الاقتصادية

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

«المركزي»: تزويد البنوك المحلية بأوراق نقد جديدة بمناسبة عيد الفطر

كونا: أعلن بنك الكويت المركزي عن تزويد جميع البنوك المحلية بأوراق جديدة من النقد الكويتي بمختلف الفئات لمقابلة متطلبات المواطنين والمقيمين من النقد الجديد في هذه الفترة من السنة وذلك بمناسبة قرب حلول عيد الفطر السعيد.
وقال بنك الكويت المركزي انه على الراغبين في الحصول على أوراق جديدة من النقد مراجعة فروع بنوكهم المحلية المنتشرة في أرجاء البلاد وذلك خلال ساعات العمل الرسمية.

كما نشرت «الأنباء»: لا ضرائب على الشركات المحلية قبل عامين

الصالح: إصدار سندات هذه السنة لتغطية عجز الميزانية

أنس الصالح

الكويت تسجل أول عجز في 15 عاما في موازنة السنة المالية 2015/2014 (محمد هاشم)

محمود فاروق

قال نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية انس الصالح إن الخيارات كلها متاحة لتمويل عجز ميزانية العام الماضي التي قدرت بحوالي 2,3 مليار دينار. وأكد انه من المرجح اللجوء إلى السوق الرأسمالي وهو خيار مرجح جدا ـ على حد قوله في مقابلة مع العربية امس.

وأوضح ان ذلك الخيار اثبت نجاحه في عام 2000، وذلك عن طريق اصدار سندات، وهو أمر مازال قيد الدراسة حاليا بين وزارة المالية وبنك الكويت المركزي. وأشار إلى خيار آخر لتمويل العجز عن طريق الاحتياط العام للدولة، لافتا إلى انه سيتم اتخاذ قرار نهائي بذلك الشأن يحقق افضل عائد وفائدة اقتصادية للدولة.

وبخصوص أسباب ظهور العجز غير المتوقع في ميزانية العام الماضي قال الوزير الصالح: ان العجز في ميزانية العام المالي الماضي 2015/2014 ظهر في الأيام الاخيرة من إقفال الحساب الختامي للميزانية في 31 مارس وقدر بـ 2,3 مليار دينار. (وهو أول عجز تسجله الدولة منذ السنة المالية 2000/1999).

وأضاف: ان غالبية المؤسسات المالية العالمية والمحلية قدرت بأن يكون هناك فوائض متدنية للسنة المالية الماضية، ولم يذهب احد إلى إمكانية وجود عجز في الميزانية وبالتالي كانت المفاجأة للجميع بعد ظهور العجز.

أما الموازنة الجديدة التي أقرها مجلس الأمة أول من امس فقال: ان العجز المتوقع للميزانية 2016/2015 قدر بـ 8,1 مليارات دينار، وذلك على أساس سعر مقدر للنفط عند 45 دولارا للبرميل، أما إذا استمر تماسك سعر النفط خلال السنة المالية 2016/2015 عند مستوى 60 دولارا للبرميل في المتوسط، فإنه من المتوقع أن ينخفض العجز إلى 4,5 مليارات دينار.

وبخصوص التفاوت في الارقام الخاصة بميزانية العام الجديد في الايرادات التي قدرت بـ 12 مليار دينار والمصروفات المقدرة بـ 9 مليارات دينار، مما يظهر عجزا يصل إلى 7 مليارات فقد أوضح الصالح : انه باحتساب الالتزامات و10٪ إيرادات صندوق الاحتياطي الاجيال القادمة لوصل العجز الى 8 مليارات دينار.

احتياطيات الدولة

وعبر الصالح عن اطمئنانه لحجم الاحتياطي العام للدولة ـ دون ان يذكر حجمها ـ مبينا ان الاحتياطي العام للدولة قادر على مواجهة اى عجوزات تطرأ على الدولة. في إشارة منه إلى النمو المستمر الذي يحققه الاحتياطي الذي يدار من قبل الهيئة العامة للاستثمار.

ضريبة الشركات

وفى سؤاله عن خطط تحسين وضع الميزانية الحالية ورفع الايرادات عن طريق السير في اتجاه فرض ضرائب على الشركات قال الصالح: لا يمكن اتخاذ قرارات سريعة بهذا الشأن فالكويت شأنها شأن جميع دول المنطقة، إذ تعتمد على الايرادات النفطية بين 92٪ و95٪.

وأكد انه لا يمكن ان يكون هناك أي تغيير دراماتيكي سريع في فرض الضريبة . وكشف عن حصوله على الموافقة الأولية من مجلس الوزراء للبدء في دراسات وإعداد مشاريع بقانون يتعلق بفرض الضريبة للذهاب بها في مجلس الأمة بعد الانتهاء من جدول زمني متكامل.

ورجح أن تكون الجدوى الاقتصادية من فرض الضريبة إيجابية وفى صالح الدولة، وان يتم إقرارها فور الانتهاء منها في مدة لا تتجاوز عامين. (وهو تأكيد لما نشرته «الأنباء» في عددها الصادر يوم الخميس قبل الماضي).

وبين ان الغرض من اللجوء إلى ذلك الخيار هو تخفيض التركيز على ميزانية الدولة الأحادية الدخل، وهو احد السبل العديدة لعملية الاصلاح الاقتصادي، مؤكدا على ان الدراسة الموضوعة تستهدف فرض ضرائب على الشركات فقط، ولا يوجد نية لفرضها على الافراد.

وذكر أن هناك مقترحا مقدما من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لتوحيد ضريبة الدخل على الشركات الكويتية والأجنبية، موضحا أن الجانب الأساسي من هذه الفكرة ليس فقط تضخيم الإيرادات غير النفطية وإنما هي احد الأجزاء المهمة لتحفيز القطاع الخاص وتوجيه لقطاعات اقتصادية مهمة.

ترشيد الدعم

وبخصوص ما إذا كانت هناك إجراءات جديدة تتعلق بالتوفير على غرار رفع الدعم عن الكيروسين والديزل خلال العام الحالي قال الوزير: ان المنطلق الأساسي الذي سلكته الحكومة في ذلك الأمر هو ترشيد الدعم وإيصاله إلى مستحقيه، وليس تخفيضه كما يذهب البعض.

واكد ان الحكومة تعمل في ذلك الجانب من منطلق العدالة، وان يوجه الدعم إلى مستحقيه. وأشار إلى قيام الحكومة في الوقت الراهن بدراسة عميقة في ذلك الشأن بجانب مؤسسات دولية متخصصة. وأوضح ان تلك الدراسة تهدف إلى الانتقال إلى بعض الدعومات الأخرى من بينها المحروقات وبعض منتجات الطاقة.

العجز قد ينخفض إلى 4,5 مليارات دينار إذا استمر النفط عند 60 دولاراً للبرميل

حصلنا على موافقة مجلس الوزراء للبدء في دراسات وإعداد مشروع قانون الضريبة

بعد الكيروسين والديزل.. نتجه لإلغاء الدعم عن بعض المحروقات ومنتجات الطاقة

أبرز التعديلات.. حذف الإفصاح المفصل عن المكافآت والمزايا لمجلس الإدارة

الحوكمة الجديدة في يونيو 2016.. تعديل 5 قواعد والإبقاء على 6

تطبيق قواعد الحوكمة في منتصف 2016 يضع السوق على أعتاب مرحلة جديدة

شريف حمدي

أنهت هيئة أسواق المال الجدل الذي كان مثارا حول ما تضمنته قواعد الحوكمة بصيغتها القديمة، وذلك بإصدار قواعد حوكمة جديدة للشركات المدرجة بالبورصة الكويتية والشركات المساهمة المرخص لها، حيث شهدت إعادة صياغة للمواد الخلافية وذلك بعد إرسال مسودة القواعد الجديدة الى الجهات المعنية ذات العلاقة لأخذ آرائها في المسودة قبل إقرار التعديلات بصيغتها النهائية والتي أصدرتها هيئة الأسواق أول من أمس، وتدخل حيز التنفيذ في يونيو 2016. رصدت «الأنباء» أهم المواد الخلافية التي تم تعديلها، وهي كالتالي:

1 ـ شهدت الفقرة الاولى من القاعدة الاولى الخاصة ببناء هيكل متوازن لمجلس الادارة تعديلا يتمثل في ضرورة أن يكون من بين أعضاء مجلس الادارة أعضاء يتمتعون بالاستقلالية، في حين تم إلغاء ما جاء في هذه الفقرة في القواعد السابقة بأنه يتعين أن يكون غالبية مجلس الادارة من الاعضاء غير التنفيذيين وأن يضم أعضاء مستقلين.

2 ـ تم إجراء تعديل على القاعدة الثالثة الخاصة باختيار أشخاص من ذوي الكفاءة لعضوية مجلس الإدارة، والإدارة التنفيذية، حيث تمثل التعديل في أن يشكل مجلس الإدارة نخبة تختص بإعداد التوصيات المتعلقة بالترشيحات لمناصب أعضاء مجلس الإدارة، والإدارة التنفيذية، وتلك المتعلقة باللوائح والسياسات لمنح التعويضات والمكافآت، حيث تم دمج مبادئ هذه القاعدة وإلغاء جزئية تتعلق بدور لجنة الترشيحات في وضع ترشيحات للمناصب في الإدارة التنفيذية.

3 ـ بالمادة الرابعة تم حذف مصطلح «نزاهة» مراقب الحسابات الخارجي وتمتعه بالكفاءة والخبرة والمهنية والسمعة الحسنة، وتم استبدال المصطلح بـ«حيادية» مراقب الحسابات.

4 ـ تم حذف المبدأ الرابع من المادة الخامسة المتعلقة بوضع نظم سليمة لإدارة المخاطر والرقابة الداخلية، وهو متعلق بتشكيل لجنة تختص بتطبيقات الحكومة يكون دورها الأساسي وضع إطار ودليل الحوكمة والإشراف على تنفيذه وتعديله عند الضرورة.

5 ـ شهدت القاعدة السابعة الخاصة بالإفصاح والشفافية إجراء تعديل جذري، حيث تمت إضافة مبدأ بموجبه يتعين على مجلس الإدارة تنظيم عمليات الإفصاح الخاصة بكل أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والمستثمرين المحتملين، وفي المقابل تم حذف مبدأ معني بضرورة الإفصاح بشكل دقيق ومفصل عن المكافآت الممنوحة لأعضاء مجالس الإدارة والإدارة التنفيذية سواء كانت مبالغ أو منافع أو مزايا.

ملاحظات على بعض بنود القواعد

في هذا السياق أبدى أستاذ قانون الشركات بكلية الدراسات التجارية والمتخصص في قواعد الحوكمة د.أحمد رشيد المطيري تحفظه على بعض البنود في القواعد الجديدة التي تم إقرارها، منها على سبيل المثال ما يتعلق بمنهجية التطبيق حول معايير تشكيل مجلس الإدارة ضمن القاعدة الأولى الخاصة ببناء هيكل متوازن لمجلس الإدارة، وتحديدا الفقرة (ج) وان تنص على أن تكون أغلبية أعضاء مجلس الإدارة من الأعضاء غير التنفيذيين، وأن يضم عضوا مستقلا على الأقل على ألا يزيد عدد الأعضاء المستقلين على نصف اعضاء المجلس، لافتا إلى أن عضوا واحدا لا يكفي، وأن الالزام كان يقتضي ألا يقل العدد عن 25٪ من اعضاء المجلس.

ولفت الى ان منهجية التطبيق في جزئية التمتع بالاستقلالية لأعضاء مجلس الإدارة جاءت فيه أن يتمتع العضو بالاستقلالية وينافي ذلك ان يكون العضو مالكا لما نسبته 5٪ أو أكثر من أسهم الشركة المرشح لها أو ممثلا عنه، مشيرا الى أنه يفترض الا يملك شيئا بالشركة ليتمتع باستقلالية حقيقية، لأنه من الممكن أن يتم تعيين اعضاء يملكون 4,5٪ أو أقل وهنا لن يكون مستقلا.

وذكر د.الرشيد أنه فيما يتعلق بصلة القرابة من الدرجة الأولى ايضا قد يحول دون استقلالية العضو، مشيرا إلى أنه كان يجب ان ينص المبدأ على أن يكون العضو من الدرجة الرابعة أو الخامسة أو لا يكون ذا صلة قرابة أصلا لضمان الاستقلالية.

وأشار الى أن منهجية التطبيق في الفقرة (ج) بقاعدة سلامة ونزاهة التقارير المالية وأن تنص على أن يحدد مجلس الإدارة مدة عضوية اعضاء اللجنة واسلوب عملها، لافتا الى انه لا يجب تحديد عمل لجنة التدقيق من قبل مجلس الادارة على أن تحدد اللجنة اسلوب العمل الخاصة بها.

وقال د.الرشيد ان منهجية التطبيق الخاصة بتشكيل لجنة تختص بإدارة المخاطر تنص على أن يشكل مجلس الإدارة لجنة تسمى لجنة إدارة المخاطر لا يقل عدد أعضائها عن 3 دون ان تنص على وجود العضو المستقل بها، حيث تسمح الصيغة الحالية بأن يكون وجود العضو المستقل اختياريا بلجنة المخاطر.

تفاصيل التعديلات كاملة على موقع «الأنباء» الإلكتروني

مواد لم يشملها التعديل

1ـ القاعدة الثانية الخاصة بتحديد المهام والمسؤوليات.
2ـ القاعدة السادسة الخاصة بتعزيز السلوك المهني والقيم الأخلاقية.
3ـ لم يطرأ تغيير على القاعدة الثامنة المتعلقة باحترام حقوق المساهمين.
4ـ القاعدة التاسعة ايضا لم يشملها التعديل وهي متعلقة بإدراك دور اصحاب المصالح.
5ـ القاعدة العاشرة المتعلقة بتعزيز وتحسين الأداء ظلت كما هي دون تعديل.
6ـ القاعدة الحادية عشر لم تشهد تغيير.

المطيري: عضو مستقل واحد لا يمكنه فعل شيء بمجلس الإدارة

إبقاء الأقارب في مجلس الإدارة

أسلوب عمل لجنة التدقيق يحدده مجلس الإدارة

«التجارة» تشكّل لجنة للرد على تقارير «المحاسبة»

عاطف رمضان

أصدر وزير التجارة والصناعة د.يوسف العلي قرارا وزاريا رقم 299 لسنة 2015 لتشكيل لجنة دائمة للرد على تقارير ديوان المحاسبة.

وتتضمن المادة الأولى من القرار تعديل القرار الوزاري رقم 447 لسنة 2014 بشأن تشكيل اللجنة، وتشكل برئاسة الوكيل المساعد للشؤون المالية والإدارية د.عبدالله العويصي، وبعضوية كل من «المستشار القانوني بالقطاع القانوني محمد زعرب، والمستشار القانوني بمكتب وكيل الوزارة محمد سرور، والمستشار المالي بقطاع الشؤون المالية والإدارية خالد كشك، والمستشار المالي بقطاع الشؤون المالية والإدارية محمد ابوالعلا، ومدير الشؤون المالية بدر المحمود، ومدير إدارة مكتب التدقيق والتفتيش سامي الجريوي، ومقرر اللجنة الكاتبة القانونية حصة البلوشي».

وتتضمن المادة الثانية من القرار الوزاري أنه تعتمد جلسات اللجنة بتوافر النصاب القانوني 50٪ من الأعضاء بالإضافة إلى عضو واحد.

«بيتك»: لا تأثير مالياً لتصنيف «موديز» حول تقييم مخاطر الطرف المقابل

ذكر بيت التمويل الكويتي (بيتك) أن وكالة موديز منحته تقييما بدرجة (A1(cr)/Prime-1(cr) لتقييم مخاطر الطرف المقابل.

وحسب البيان المنشور على موقع البورصة أمس، إن هذا الإعلان يأتي عقب نشر أسلوب تقييم البنوك الجديد من قبل وكالة التقييم بتاريخ 16 مارس 2015.

وقال البيان إنه من المتوقع عدم وجود أي تأثير مالي، نتيجة تقييم مخاطر الطرف المقابل من قبل وكالة «موديز».

النفط الكويتي بـ 59,46 دولاراً

ارتفع سعر برميل النفط الكويتي 1,93 دولار في تداولات أمس الأول ليبلغ 59,46 دولارا مقابل 57,53 دولارا للبرميل في تداولات يوم الثلاثاء الماضي، وفقا للسعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية.

وفي أسواق النفط العالمية انخفضت أسعار النفط بفعل ارتفاع الدولار مع عجز اليونان عن سداد ديونها واستمرار المفاوضات بشأن اتفاق نووي بين إيران والغرب وزيادة أسبوعية في مخزونات الخام التجارية في الولايات المتحدة.

وانخفضت أسعار عقود نفط خام الإشارة مزيج برنت 1,58 دولار ما يعادل 2,5٪ لتصل إلى 62,01 دولارا للبرميل، كما انخفضت أسعار عقود الخام الأميركي 2,51 دولار ما يعادل 4,2٪ لتصل إلى 56,96 دولارا للبرميل.